

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٣٦

الخميس، ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيشيكاني	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نينزيا
	الإكوادور	السيد بيريس لوسي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسيفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	موزمبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-00704 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والأردن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): أشركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في القدس الشرقية المحتلة.

في البداية، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بإكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق واليابان كأعضاء جدد منتخبين في المجلس.

وأود أن أشير إلى أن المنسق الخاص فينسلاند سيقدم إحاطته الدورية الكاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في ١٨ كانون الثاني/يناير. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء

الأحداث التي وقعت في الأسبوع الماضي في القدس وإزاء التوترات وأعمال العنف المستمرة على نطاق أوسع في الضفة الغربية المحتلة.

ففي ٣ كانون الثاني/يناير، قام وزير الأمن القومي الإسرائيلي الجديد، إيتمار بن غفير، بزيارة إلى الأماكن المقدسة في القدس، مصحوبا بحراسة أمنية مشددة. وكانت هذه الزيارة هي الأولى لوزير إسرائيلي إلى الموقع منذ عام ٢٠١٧. وفي حين أن الزيارة لم تصحبها أو تتبعها أعمال عنف، إلا أنها تُعتبر تحريضية بشكل خاص بالنظر إلى دعوات السيد بن غفير السابقة إلى تغيير الوضع الراهن. وقد أدانت السلطة الفلسطينية وأطراف أخرى كثيرة في جميع أنحاء المنطقة والمجتمع الدولي الزيارة بشدة باعتبارها عملا استفزازيا ينطوي على خطر التسبب في إراقة المزيد من الدماء. كما حذر كثيرون من أي تغييرات في الوضع الراهن في الأماكن المقدسة. وعقب الزيارة، أكد مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ومسؤولون إسرائيليون كبار آخرون أن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على الوضع الراهن وأن الزيارة لا تمثل انحرافا عن ذلك.

وكما شهدنا مرات عديدة في الماضي، فإن الحالة في الأماكن المقدسة في القدس هشة للغاية ويمكن لأي حادث أو توتر هناك أن يمتد ويتسبب في اندلاع أعمال عنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل وأماكن أخرى في المنطقة. ومع أخذ هذا الواقع في الاعتبار، أكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها، ودعوة الجميع إلى التمسك بالوضع الراهن، تمشيا مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وخلال الأيام القليلة الماضية، ظلت الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية لتهدئة الوضع وستستمر تلك الاتصالات في الأيام والأسابيع المقبلة. وفي هذه اللحظة الحساسة، ينبغي تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، في حين يجب رفض الاستفزازات والخطوات التحريضية والإجراءات الانفرادية والتهديدات بالعنف رفضا قاطعا. وتقع على عاتق القادة من جميع الأطراف

المسجد الأقصى وصلاحياتها في تنظيم كافة شؤون الحرم وإجراءات الدخول إليه.

تؤكد مجريات العام الماضي والتاريخ الطويل لهذا الصراع بأن الإجراءات أحادية الجانب لها ثمن باهظ، حيث أنها تعد سبباً رئيسياً في ارتفاع مستويات العنف وعدم الاستقرار، علاوة على أنها تبعنا عن إيجاد تسوية عادلة ودائمة للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي مبنية على حل الدولتين وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. ولهذا يتعين علينا في مجلس الأمن اتخاذ موقف موحد ضد أي خطوات قد تساهم في تفاقم التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وضد أي محاولات تصعيد مثل تلك التي شهدناها يوم الثلاثاء في المسجد الأقصى. كما يجب هنا التنويه بالمسؤوليات التي تتحملها الأطراف بالدرجة الأولى لوقف كافة الإجراءات التي قد تساهم في تأجيج مشاعر الكراهية والإقصاء.

وفي الختام، نشدد على أهمية إعادة تفعيل الجهود الإقليمية والدولية للدفع قدماً بعملية السلام في الشرق الأوسط، لكي نضمن تحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية أشكر الأمين العام المساعد خيارى على إحاطته.

في الجلسة العادية المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن هذا البند قبل أسبوعين (انظر S/PV.9224)، قلت إنني آمل أن يجلب العام الجديد أملاً جديداً للشعب الفلسطيني. بيد أن من الواضح أن ما نشهده حالياً ليس الطريقة الصحيحة لبدء العام الجديد. فقبل بضعة أيام، دخل مسؤولون من الحكومة الإسرائيلية إلى مجمع المسجد الأقصى، مما أدى إلى تفاقم التوترات على أرض الواقع. ويساور الصين بالغ القلق إزاء ذلك.

وفي السنوات الأخيرة، أدت الإجراءات الانفرادية المتخذة في الأماكن المقدسة بالقدس الشرقية إلى تفاقم المشاكل والتحريض على

مسؤولية تخفيف حدة التوترات وتهئية الظروف المواتية للهدوء. ولا تزال الأمم المتحدة على استعداد لمساعدة ودعم تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد الخيارى على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر رئاسة المجلس على الاستجابة السريعة لطلب عقد هذه الجلسة لمناقشة الاستفزازات الخطيرة التي تهدد الوضع الراهن في المسجد الأقصى. ونشكر السيد خالد الخيارى على إحاطته حول آخر التطورات.

تدين دولة الإمارات بشدة اقتحام وزير إسرائيلي باحة المسجد الأقصى المبارك بحماية من القوات الإسرائيلية، باعتبار أن مثل هذه التصرفات الاستفزازية تدل على عدم الالتزام بالوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس، فضلاً عن كونها تزرع استقرار الوضع الهش في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتمثل تطوراً خطيراً يبعد المنطقة عن طريق السلام الذي نصبو إليه جميعاً. كما تؤدي هذه التصرفات إلى تعميق الاتجاهات السلبية للصراع، وتهدد بتصاعد الاحتقان والمواجهة التي نشهدها في الوقت الحالي، وتغذي التطرف والكراهية في المنطقة. وفي هذا الصدد، ندين الاعتداء على المقبرة المسيحية في جبل صهيون، ونطالب بمحاسبة المسؤولين عن انتهاك حرمة المقابر وتخريب هذا المعلم التاريخي والديني الهام، حيث تأتي هذه الأفعال الشنيعة ضمن سلسلة من الاعتداءات على المقدسات الدينية، والتي إن مرت دون رادع ستشجع على المزيد من الانتهاكات.

ونؤكد على موقفنا الثابت بضرورة توفير الحماية الكاملة للمسجد الأقصى ووقف أي انتهاكات من شأنها المساس بمشاعر ملايين المؤمنين في مختلف أنحاء العالم، نظراً لما يحظى به المسجد الأقصى من مكانة مقدسة. كما نشدد على ضرورة احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية في رعاية المقدسات والأوقاف بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، وعدم المساس بسلطة إدارة أوقاف القدس وشؤون

القدس الشرقية. وسنواصل العمل مع المجتمع الدولي لممارسة تعددية الأطراف الحقيقية والإسهام بشكل بناء في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية والتوصل إلى سلام دائم وأمن مشترك في الشرق الأوسط.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

وأود أن أبدأ بالقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بحل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل في سلام وأمن إلى جانب دولة فلسطينية، وإننا نشعر بالقلق إزاء أي أعمال انفرادية تؤدي إلى تفاقم التوترات أو تقوض إمكانية بقاء حل الدولتين. وكما أكد كل من الرئيس بايدن والوزير بلينكن، فإن الولايات المتحدة تدعم بقوة الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس، وخاصة في الحرم الشريف/جبل الهيكل. كما نقدر بالغ التقدير الدور الخاص الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

لقد قال الوزير بلينكن بوضوح شديد إن من الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تمتنع عن الأعمال والخطابات الاستغزازية في الحرم الشريف/جبل الهيكل والأماكن المقدسة الأخرى في القدس قولاً وفعلاً. وانطلاقاً من تلك الروح، نعارض جميع الإجراءات الانفرادية التي تحيد عن الوضع التاريخي الراهن، والتي هي إجراءات غير مقبولة. ونشير إلى أن برنامج رئيس الوزراء نتنياهو للحكم يدعو إلى الحفاظ على الوضع الراهن فيما يتعلق بالأماكن المقدسة. ونتوقع من حكومة إسرائيل أن تقي بذلك الالتزام.

كما تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء ارتفاع عدد القتلى والجرحى وسط تصاعد التوترات في الأشهر الأخيرة. ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء على اتخاذ الخطوات اللازمة لاستعادة الهدوء، ومنع المزيد من الخسائر في الأرواح، والحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين. يجب علينا أن نحافظ على تلك الإمكانية. ويجب أن نكفل تمتع جميع الإسرائيليين والفلسطينيين بقدر متساوٍ من الحرية والعدالة والأمن والازدهار.

المواجهات مراراً وتكراراً، مفضية إلى العديد من النزاعات الدموية، مما يجسد حقاً حساسية طابع المواقع الدينية ووضعها. وقد أسفرت الأعمال الأخيرة التي قام بها المسؤولون الإسرائيليون عن الحالة الهشة والخطيرة الموجودة على أرض الواقع. وتدعو الصين إلى استعادة السلام والهدوء وصونهما في المواقع الدينية، وتدعو الأطراف المعنية إلى التحلي بالهدوء وضبط النفس لمنع أي تصعيد إضافي للتوترات.

وينبغي لإسرائيل بصفة خاصة أن توقف جميع أشكال التحريض والاستغزاز وأن تمتنع عن أي عمل أحادي الجانب قد يؤدي إلى تدهور الحالة. وتؤيد الصين التمسك بسيادة القانون الدولي والالتزام بتوافق الآراء الدولي بشأن مسألة القدس. إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تدن إدانة قاطعة جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها ووضعها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. وينبغي للأطراف المعنية أن تحافظ بإخلاص على الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس وأن تحترم وصاية الأردن على الأماكن المقدسة وفقاً لأحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وقد أحطنا علماً بالالتزام الذي أعرب عنه قادة إسرائيل بالإبقاء على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ونأمل أن تترجم الالتزامات ذات الصلة إلى سياسات وإجراءات بناءة.

إن دورات التوتر المتكررة بين فلسطين وإسرائيل تحمل في طياتها التأخير المتكرر في تنفيذ حل الدولتين. وقد أثبتت الحقائق مرة أخرى أن التدابير التدريجية للسيطرة على الأزمة لا تكاد تؤدي دوراً فعالاً يذكر، ناهيك عن أن حل محل الحل الشامل والعادل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزد من إحساسه بالإلحاح، وأن يدفع فلسطين وإسرائيل نحو استئناف محادثات السلام، على أساس حل الدولتين وحل مسألة القدس وقضايا الوضع النهائي الأخرى وتحقيق التعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل في أقرب وقت ممكن. وينبغي للبلدان التي لها تأثير كبير في هذا الصدد أن تضطلع بمسؤوليتها وأن تؤدي دوراً بناءً بفعالية. وأود أن أؤكد مجدداً على أن الصين تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وكاملة السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها

لقد ثبت أن التعايش السلمي كان دائم استثماراً قيماً في السلام والتماسك الاجتماعي، تماماً كما ثبت أن نقيضه أمر كارثي. والحالة الراهنة تنبئ بالكثير عن الحاجة إلى استعادة الأفق السياسي في أقرب وقت ممكن. ولا يمكن القيام بذلك إلا بصورة مشتركة من خلال بذل كلا الجانبين لجهود حقيقية مع الالتزام الراسخ بالحل القائم على وجود دولتين داخل حدود عام ١٩٦٧.

إن السلام، بالنسبة لنا، يعني إسرائيل آمنة؛ ويعني فلسطين آمنة ومستقلة وديمقراطية ولديها مقومات البقاء؛ ويعني المساواة في الحقوق والحريات للجميع، في دولتين، لشعبين، يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن في ظل اعتراف متبادل وأن تكون القدس عاصمة مشتركة للدولتين مستقبلاً. وأي مسار آخر خطير وغير مستدام ولن يكون له من نتيجة سوى تعريض احتمالات إحلال سلام دائم للخطر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نؤيد دعوة وفدي الصين والإمارات العربية المتحدة إلى عقد جلسة مجلس الأمن اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونحن ممتنون للأمين العام المساعد الخياري على إحاطته بشأن التطورات المثيرة للقلق في مدينة القدس القديمة وفي جبل الهيكل.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوترات على خلفية الزيارة التي قام بها إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي في إسرائيل، إلى باحة المسجد الأقصى في ٣ كانون الثاني/يناير، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية. ومن الصعب تصور ذلك الحادث بشكل مختلف عما حدث في عام ٢٠٠٠، عندما كانت زيارة أرييل شارون - محاطاً بمئات من رجال الشرطة - إلى جبل الهيكل بمثابة الشرارة لبدء الانتفاضة الثانية التي أودت بحياة عدة آلاف من الناس من كلا الجانبين.

ونذكر مرة أخرى بعدم مقبولية انتهاك الوضع التاريخي والمركز القانوني القائم للقدس، مهد الديانات التوحيدية الثلاث، فضلاً عن الأماكن المقدسة الموجودة في المدينة. وفي الوقت نفسه، ننوه بالدور الداعم الذي تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية، الوصي تاريخياً على المقدسات الإسلامية في القدس وضمان حرية الوصول إليها. فلا تزال

السيد خوجة (الألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تركنا وراءنا عاماً سجلاً رقمياً قياسياً مشيناً. وهو يترك انطباعاً عن كونه عاماً حصد أكبر عدد من أرواح الفلسطينيين وثاني أكبر عدد بالنسبة للإسرائيليين في السنوات القليلة الماضية. وهذه علامة مخيفة، لا تظهر سوى مدى يؤس الحالة والحاجة الفورية لمعالجتها. وللأسف، لا نرى سوى زيادة التوترات وتزايد انعدام الثقة بين الأطراف.

في كل مرة نتكلم فيها هنا عن التطورات في الشرق الأوسط، نسلط الضوء على عدة جوانب رئيسية، من بينها مسألة أساسية تتمثل في ضرورة تجنب الإجراءات والخطوات الانفرادية التي تقوض الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة تقضي إلى الجمع بين الأطراف وتعزيز وجود أفق سياسي نحو السلام. ومن دون هذه الآفاق، وكما شهدنا في مرات كثيرة جداً، تخرج العملية عن مسارها وتصاب بالشلل والعمى وتصبح الحالة مدمرة. لقد مضى عقدان من الزمن الآن على أوصلو وآمالها العريضة، ولكن في الواقع، تبدو آفاق السلام والحل الذي أوجدته أبعد من ذلك. وهذا أمر لا يمكن أن يستمر.

وهناك مسألة هامة أخرى ما برحنا نسلط الضوء عليها باستمرار بوصفها أمراً أساسياً لصون السلام - وهي الحاجة إلى الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. إن الوضع الحالي، وفي ظل الخطاب التحريضي، يقودنا في الاتجاه الخاطئ. وننضم إلى الأمين العام في دعوته الأطراف إلى "الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها". وتؤكد ألبانيا من جديد موقفها الثابت بشأن الأهمية الحاسمة للحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. وثمة قواعد واتفاقات ملزمة اتفقت عليها الأطراف، ويجب احترامها.

إن الوضع الراهن للأماكن المقدسة ووصاية المملكة الأردنية، على النحو المتفق عليه دولياً، أمران حاسمان لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والهدوء على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، نحيط علماً بتأكيدات الحكومة الإسرائيلية على التزامها الصارم بالحفاظ على الوضع الراهن، من دون تغييرات.

المعترف بها دوليا للوساطة في الشرق الأوسط والتي وافق عليها مجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، نود الإشارة إلى أهمية الجمع بين الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية وتلك التي تبذلها الأطراف الفاعلة الإقليمية الرئيسية.

وهذا بالضبط هو ما دفع روسيا إلى المبادرة بعقد اجتماع وزاري موسع للمجموعة الرباعية مع ممثلي البلدان العربية. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أجرى وزير الخارجية لافروف محادثة هاتفية مع إيلي كوهين، وزير خارجية إسرائيل، أكدنا خلالها موقفنا المتسق والثابت بشأن القضية الفلسطينية، والذي يقوم على حل الخلافات بين الطرفين على أساس القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وفقا لحل الدولتين. ونحث زملائنا على اتباع نهج جاد لإحياء مفاوضات السلام على هذا الأساس القانوني الدولي الراسخ لعملية التسوية في الشرق الأوسط.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة والممثلين الدائمين لإسرائيل والأردن في هذه الجلسة.

إن احترام الوضع التاريخي والمركز القانوني القائمين للأماكن المقدسة في القدس أمر أساسي للتعيش السلمي بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وهو توافق أساسي في الآراء ينبغي ألا يعترض عليه أي من الطرفين لأن من شأن ذلك تعريض آفاق الحوار في عملية السلام في الشرق الأوسط للخطر.

وفي هذا الصدد، فإن الزيارة التي قام بها مسؤول إسرائيلي في ٣ كانون الثاني/يناير إلى باحة المسجد الأقصى مدعاة حقيقية للقلق، لا سيما أنها تأتي في أعقاب الهجوم الذي شنه أكثر من ٢٠٠ مستوطن إسرائيلي على المسجد نفسه في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، تحت حماية الشرطة. وتشكل تلك المداهمات خطوات انفرادية تشعل التوترات من جديد وتقلل من احتمالات التهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل سياق أمني متقلب للغاية، وهي غير مقبولة.

الخلافات بشأن هذه المدينة أحد المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار - ليس فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي فحسب، بل وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط بأسره أيضا. وهذه الخطوات تهدد بزعزعة استقرار الحالة تماما وقد تؤدي إلى اشتباكات مسلحة واسعة النطاق، شهدناها بالفعل أكثر من مرة.

وفي هذا الصدد، نحث كلا الطرفين على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي خطوات استفزازية أو أعمال انفرادية. وبغية استئناف عملية السلام، نأمل، على وجه الخصوص، ألا تسلك الحكومة الإسرائيلية الجديدة طريق التصعيد، بل أن تبدي إرادة سياسية وأن تتخلى عن الخطوات المتطرفة الرامية إلى خلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، بما في ذلك تدمير منازل الفلسطينيين ومصادرة ممتلكاتهم.

والتطورات في القدس، والتي تتذر بالانفجار في منطقة الشرق الأوسط بأسره، تظهر مرة أخرى الحاجة الملحة إلى حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وللحيلولة دون العودة إلى المواجهة المسلحة، من الضروري توحيد الجهود الدولية والإقليمية لتهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في إطار الحل المتفق عليه القائم على وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل، تتعايشان في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧.

ونشعر بخيبة أمل لأن زملائنا الأمريكيين في المجموعة الرباعية يرفضون مرارا وتكرارا التعاون بشأن استئناف عملية السلام - على الرغم من أن محاولاتهم لاحتكار عملية السلام وفرض السلام على الفلسطينيين، بدلا من تعزيز تطلعاتهم إلى إقامة دولتهم، لا تؤدي إلى نتائج ملموسة، كما أصبح واضحا للجميع.

ومن جانبنا، سنواصل بذل الجهود لتوطيد توافق دولي في الآراء وتنسيق الجهود بين الفلسطينيين والإسرائيليين والأطراف الدولية والإقليمية المهتمة من أجل التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن إجراء حوار مباشر بين الأطراف من خلال وساطة المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، وهي الآلية الوحيدة

ويجب الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة والمركز القانوني والوضع التاريخي القائمين واحترامهما بالكامل في جميع الأوقات. وأي عمل يشكل انتهاكا لذلك غير مقبول. وفي هذا السياق، نقدر الدور المهم الذي تضطلع به المملكة الأردنية الهاشمية في الوصاية على الأماكن المقدسة، وهو الدور الذي نحترمه احتراما كاملا. كما نحيط علما بالبيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء نتتياهاو بأن حكومته ملتزمة بشدة بالحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. وتأمل مالطة أن ينفذ الجميع ذلك الالتزام وأن يمتثلوا له بشكل كامل.

وعلاوة على ذلك، يساورنا أيضا بالغ القلق إزاء محاولات الاستيلاء على ممتلكات الكنائس المسيحية. وتشكل هذه الأعمال تهديدا خطيرا للتعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث في القدس ويجب وضع حد لها. وعلى نطاق أوسع، بينما نتصدى للتحديات المباشرة، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الأسباب الجذرية للتوتر والنزاع. وقد أبرزت التطورات التي وقعت في هذا الأسبوع مرة أخرى ضرورة التوسع في الحوار واتباع سبل السلام وتنفيذ حلول طويلة الأجل.

تؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما يلي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، متشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ونحن مقتنعون بأن ذلك يظل السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام.

ختاما، ندين بأشد العبارات الممكنة أي استهداف للمدنيين، ولا سيما الأطفال، ونكرر التأكيد على أن قتل الأطفال أمر مشين ويستحق الشجب. ويجب ألا يكون الأطفال أبدا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى، ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشكر اليابان على عقد هذه الجلسة الحسنة التوقيت بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة والصين. كما نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

وفي السياق نفسه، ندين تدنيس المقابر الذي حدث مؤخرا في المقبرة المسيحية التاريخية في القدس، وهي أعمال تشكل جزءا من هذه الدينامية الخطيرة المتمثلة في الانتهاكات لمواقع مختلف الطوائف وهوياتها الدينية. ويجب أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ أي خطوات أو أعمال استفزازية انفرادية والتي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد العنف. ومن الضروري أن يكفل المجتمع الدولي ألا تتسبب الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية في غرس بذور العدا بين أتباع الديانات التوحيدية الثلاث.

ويدعو بلدي جميع الأطراف إلى ضبط النفس واحترام القانون الدولي، بغية تجنب تصعيد جديد للعنف وإشعال أزمة قد تقضي إلى المزيد من العواقب المزعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها، بل وخارجها بلا شك. لقد سجل عام ٢٠٢٢ أكبر عدد من الضحايا الذين سقطوا في الأراضي المحتلة، ويجب أن نسعى للحيلولة دون تكرار هذا السيناريو المأساوي في عام ٢٠٢٣ - وهو سيناريو غالبا ما يصبح فيه النساء والأطفال أول الضحايا.

ونؤكد من جديد ضرورة إجراء حوار وندعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات بحسن نية، بغية استعادة الثقة. وفي هذا الصدد، فإن ثمة دورا حاسما لبلدان المنطقة والبلدان التي لها تأثير على الطرفين في المساعدة على استئناف محادثات السلام وإزالة العقبات التي تعترض تنفيذ حل الدولتين.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته حسنة التوقيت في هذه المرحلة الدقيقة. ونعرب عن قلقنا إزاء المناخ السياسي في المنطقة واحتمال أن تؤدي الأعمال الأخيرة في الأماكن المقدسة وحولها إلى تفاقم التوترات. ويجب أن تتمثل أولويتنا الأولى والأهم في تجنب أي شكل من أشكال التصعيد الجديد والمساعدة على استعادة الهدوء. ونحث جميع من هم في وضع يمكنهم من ممارسة نفوذهم وسلطتهم، ولا سيما الزعماء السياسيين والدينيين، على استخدام نفوذهم بطريقة إيجابية وبناءة والامتناع عن الأعمال الانفرادية الاستفزازية التي لا تؤدي إلا إلى زيادة عدم استقرار الحالة المضطربة بالفعل.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفدي الصين والإمارات العربية المتحدة على طلب عقد جلسة اليوم، وإلى الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته للمجلس. ونرحب أيضا بمشاركة المراقب الدائم لدولة فلسطين والممثلين الدائمين لإسرائيل والأردن في هذه الجلسة.

مما لا شك فيه أن الحالة في الشرق الأوسط، المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ أكثر من سبعة عقود، تمثل نزاعا صعبا بكل المقاييس. وخلافا للعديد من النزاعات الأخرى، فإن مرور الوقت لم ييسر على المجتمع الدولي حل النزاع. وبدلا من ذلك، يبدو أننا نبتعد يوما بعد يوم عن تحقيق هدفنا المتوخى.

ومع ذلك، فإن إقامة دولة إسرائيل بموجب تفويض من مجلس الأمن والإقامة المرتقبة لدولة فلسطين أمانتان مقدستان يجب تنفيذهما. وفي هذا الصدد، نرى أن من المهم أن يعمل المجلس دائما بوصفه عاملا تمكينا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك بإعادة الطرفين إلى المسار الصحيح عندما ينحرفان عن مسارهما وبتشجيع جهودهما عندما تصب في مصلحة السلام.

تابعت غانا عن كثب الأحداث الأخيرة في القدس التي أثارت طلب انعقاد جلسة اليوم. إن الزيارة المفاجئة التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في ٣ كانون الثاني/يناير قد أدت للأسف إلى تجدد التوترات في منطقة الشرق الأوسط. فمن المفترض أن تكون القدس مكانا للسلام، والواقع أن مواقعها المقدسة تكتسي أهمية للمسيحيين واليهود والمسلمين على حد سواء.

وبينما نحث على التسامح الديني والتعايش السلمي، نلاحظ بقلق المواجهات والصدامات العنيفة التي سبقت زيارة الوزير الإسرائيلي ووقعت بعدها. ولذلك، نرحب بتوضيح رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل موقف الحكومة الإسرائيلية بأنه لم يحدث أي تغيير في السياسة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. ونرى أن هذه خطوة مهمة من جانب الحكومة الإسرائيلية الجديدة، ونحث على مواصلة

تابعت البرازيل بقلق بالغ التوغل الأخير الذي قام به وزير الأمن القومي الإسرائيلي في الحرم الشريف في القدس يوم الثلاثاء الماضي. وهذا تطور مقلق للغاية لأنه يهدد بتفاقم التوترات وتصاعد العنف في منطقة تعاني بالفعل قدرا كبيرا من الاضطراب. وترى البرازيل أن ثمة أهمية قصوى لاحترام الترتيبات التي وضعت في إطار الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة فيما يتعلق بإدارة الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات السلام لعام ١٩٩٤ بين إسرائيل والأردن.

وفي هذا الصدد، تظل البرازيل ملتزمة التزاما عميقا بالتوصل إلى حل عادل ومستدام لقضية فلسطين. وما فتئنا نسعى إلى العمل بشكل بناء لمساعدة الطرفين على الدخول في حوار هادف بغية بناء الثقة وتحقيق سلام عادل ودائم. ولذلك، يجب علينا معارضة جميع الإجراءات التي قد تؤدي إلى تغيير الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس لأن هذه الأعمال تمنع حتما نشر ثقافة السلام الضرورية وتتهدك الواجب المشترك لمجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل أيضا في تعزيز الاستقرار والتسامح والتفاهم في الشرق الأوسط.

وبينما نواصل عن كثب رصد الحالة في الميدان، نحث الطرفين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الأعمال الانفرادية. ويشمل ذلك تجنب الخطاب المشحون الذي يمكن أن يزيد من تفاقم التوترات ويقوض الثقة المتبادلة اللازمة للاستئناف العاجل للحوار بغية التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

في الختام، تؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بالحل القائم على وجود دولتين، الذي تعيش في ظله فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا، مع امتلاكهما لمقومات البقاء كاملة. إن السعي إلى تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط هو واجب على مجلس الأمن بكل ما تعنيه الكلمة. فلنبذل إذن قصارى جهدنا لمساعدة الطرفين على ترجمة هذا الهدف النبيل إلى عملية تفاوضية قابلة للاستمرار بغية تحقيق المستقبل الذي يسوده السلام والذي تستحقه المنطقة عن حق.

الحرم الشريف/جبل الهيكل، بما في ذلك احترام دور المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصية على الأماكن المقدسة. وقد رحبنا بتأكيد رئيس الوزراء نتنياهو ذلك الالتزام في ٣ كانون الثاني/يناير، وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى إظهار التزامها في ذلك الصدد عمليا.

ومما يدعو للقلق أن يزور وزير الأمن القومي الإسرائيلي الجديد باحات المسجد الأقصى يوم الثلاثاء الماضي في هذا السياق المتوتر بالفعل، لا سيما جراء العدد القياسي للقتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين في العام الماضي والهجمات المميتة داخل إسرائيل. وتهدد هذه التصرفات الانفرادية بتغيير الوضع الراهن في جبل الهيكل/الحرم الشريف، ومن ثم زعزعة استقرار المنطقة بأسرها. وتدعو قادة جميع الأطراف إلى تجنب اللغة التحريضية والاستفزازية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وإثارة المزيد من العنف.

إننا ندرك خطورة التصعيد وما قد يترتب عنه من عواقب سلبية على السلام والأمن في المنطقة وخارجها. ونأمل أن تؤكد هذه الجلسة من جديد ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي القائم وأن تساعد في منع المزيد من التوترات. وتدعو سويسرا جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ونشجع الأطراف أيضا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع واستعادة الأفق السياسي للتوصل إلى حل تفاوضي يقوم على وجود دولتين. وسويسرا على أتم الاستعداد لتيسير استئناف حوار ذي مصداقية بينهما في ذلك الصدد.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة أمام مجلس الأمن، أود أن أعرب، سيدي الرئيس، عن تهاني موزامبيق الحارة لليابان على انتخابها عضوا غير دائم في المجلس، وكذلك على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لرؤاستكم. وأود أيضا أن أهني زملاءنا الأعضاء المنتخبين حديثا، إكودور وسويسرا ومالطة واليابان، على شغل مقاعدهم بصفتهم أعضاء غير دائمين. ونشيد بالأعضاء الخمسة المنتخبين الذين انتهت مدة عضويتهم ونثني

الحفاظ على الوضع الذي كان قائما من قبل. ومع ذلك، فإن التوترات المتجددة في الشرق الأوسط أكثر من مجرد تجليات للأحداث الأخيرة. فهي تعكس عقودا من الإجراءات التي أوجدت مناخا من انعدام الثقة بين الجانبين. ولذلك، نحث الطرفين على أن يحرصا على كبح عنفوان الإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تعمق الشكوك وتهيئ الظروف التي تشجع من لا يسعون إلى السلام، من كلا الجانبين، على تدمير الثقة اللازمة لإجراء حوار وللتعاون الحقيقي. وفي هذا العام الجديد المفعم بالأمل، نحث إسرائيل وفلسطين على التعاون بشكل بناء من أجل معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. وتلك مسألة هامة إذا كنا نريد تحقيق التطلع الجماعي للمجلس والبلدان المجاورة في المنطقة والمجتمع الدولي.

وستواصل غانا، من جانبها، تشجيع الطرفين على السعي إلى اتخاذ طريق السلام الضيق والصعب من خلال إجراء حوار متجدد وبناء بشأن تهيئة أفق سياسي. وسنظل نحث الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل تحقيق سلام شامل ودائم بروح من التعاون وحسن النية.

أخيرا، تؤكد غانا من جديد إيمانها بأن السبيل لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط هو حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الطارئة. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وتقييمه للحالة.

ستعمل سويسرا، خلال فترة عضويتها بالانتخاب في المجلس، على تعزيز السلام في المنطقة استنادا إلى حل قائم على وجود دولتين يتفاوض عليه الجانبان وفقا للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وتمشيا مع ذلك الموقف، تشدد سويسرا على ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في

زيادة تعزيز جهودنا المشتركة والجماعية من أجل تحقيق سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات بعد ظهر اليوم.

تعمل إكوادور كعضو في مجلس الأمن للمرة الرابعة في تاريخها. وقد كانت المرة الأولى التي شغل فيها بلدي هذا المقعد في عام ١٩٥٠، وكان الموضوع الذي ناقشه هنا اليوم جزءاً من جدول أعمال المجلس. وكان أيضاً على جدول الأعمال في ١٩٦٠-١٩٦١، خلال فترة عضويتنا الثانية، ثم مرة أخرى في ١٩٩١-١٩٩٢، خلال فترة عضويتنا الثالثة. ومن المؤسف حقاً أن تظل المسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس في عام ٢٠٢٣، والأسوأ من ذلك أننا نبدأ العام الجديد في جو من التوتر وعدم الثقة.

وتدعو إكوادور إلى وضع حد لدوامه العنف وتعيد تأكيد إيمانها بأن للجانبين الحق في العيش في سلام وكرامة. وتذكر تاريخ هذه المسألة ضروري لمنع تكرار الأعمال التي تسببت بالفعل في العنف والدمار والموت في المنطقة في الماضي. فيجب أن يتوقف التحريض والاستفزاز واللغة التحريضية. ويجب أن يبدأ السلام في أذهان الناس، وينتقل إلى كلماتهم، ثم أخيراً، يكون واضحاً في أفعالهم.

ولذلك، تكرر إكوادور دعوة الأطراف إلى ممارسة الهدوء وضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أو قرارات أو تدابير انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراع. وتدعو بصفة خاصة إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ودور الأردن كوصي عليها. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن القيام بأعمال استفزازية في تلك المواقع بأي ثمن.

وفي الختام، أعيد تأكيد دعم إكوادور للبحث عن حل سياسي وسلمي ونهائي وعادل للطرفين في إطار القانون الدولي، بوجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧. ونعتقد أنه

على الدور الهام والإيجابي الذي اضطلعوا به في هذه القاعة. ونشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري، على إطلاعنا على آخر المستجدات، ونعرب عن تقديرنا لمشاركة ممثلي دولة فلسطين ذات مركز المراقب وإسرائيل والأردن في هذه الجلسة.

تشعر موزامبيق بقلق عميق إزاء الأحداث الأخيرة في المنطقة، لا سيما تلك التي وقعت مؤخراً. ونرى أنها يمكن أن تفاقم الحالة الهشة بالفعل وأن توجبها. وتدعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمسؤولية والانضباط عند التصرف. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى آخر تقرير للأمين العام بشأن قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) (S/2022/945)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر، الذي أشار إلى أن عام ٢٠٢٢ كان أشد الأعوام فتكاً حتى الآن في النزاع. ونأسف لدورة العنف التي أودت بحياة الكثيرين وتسببت في تدمير الممتلكات وألحقت خسائر إنسانية فادحة في أعقاب نشوب الأعمال العدائية. وتدعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وتدين بشدة الإيماءات التي تشجع المواقف المتطرفة التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض الأمل في إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للنزاع، تستند إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تدعم الحل القائم على وجود دولتين.

وتؤكد موزامبيق من جديد موقفها الثابت والمبدئي المؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق دولة إسرائيل في الوجود، وهو الأساس الوحيد الكفيل بتمكين الشعبين من العيش جنباً إلى جنب في دولتين مستقلتين تتمتعان بالسيادة، متشياً مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي إجراء أو قرار انفرادي من شأنه أن يقوض القانون الدولي أو يغير الوضع الراهن. ونحث الأطراف على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها دولياً لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة. ونرى أن السبيل الوحيد للمضي قدماً لا يزال يتمثل في إعطاء الأولوية لعملية سياسية تفاوضية تحظى بالشرعية لمعالجة المسائل الأساسية التي تحرك هذا النزاع الذي طال أمده. ولذلك، فإننا ندعو المجلس وجميع أصحاب المصلحة إلى

إزاء مستويات العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ إجراءات تقوض احتمالات السلام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

تعرب فرنسا عن بالغ قلقها إزاء الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الأمن القومي الإسرائيلي إلى باحات المسجد في ٣ كانون الثاني/يناير. فيجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع التصعيد، الذي ستكون له عواقب وخيمة على الأرض.

وتدعو فرنسا، التي لها دور تاريخي في حماية العديد من الطوائف الدينية في القدس، إلى احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في المدينة. ونذكر بأهمية الدور المحدد للأردن في ذلك الصدد، وسنشجب أي محاولات للتشكيك في ذلك. وتحيط فرنسا علما بالتزام رئيس وزراء إسرائيل بضمان احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ومن المهم أن يترجم ذلك إلى نتائج على الأرض.

فهذا النوع من الإجراءات لا يؤدي إلا إلى تعزيز انعدام الثقة بين الأطراف ولا يخدم السلام. وتعيد فرنسا التأكيد على الحاجة الملحة إلى إنهاء سياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي تعرض للخطر تنفيذ حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام وأمن، مع القدس عاصمة لكلتيهما. ونؤكد من جديد التزامنا بذلك الحل. كما نعيد تأكيد التزامنا بضمان أمن إسرائيل. فالإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

تعين علينا عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، بعد أقل من شهر من الجلسة السابقة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.9224).

وتعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء الزيارة التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، إلى موقع مقدس في القدس

بغية ضمان العودة إلى المفاوضات الفعالة، من الضروري أن يبدي قادة الأطراف إرادة سياسية وشجاعة ورؤية طويلة الأجل. ونأمل أن يكون الأمر كذلك وأن لا تكون هذه المسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس في المستقبل غير البعيد.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):

أشارك الآخرين أنا أيضا في شكر الأمين العام المساعد خياري على إحاطته.

أولا، تترك المملكة المتحدة أن الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للكثيرين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الديانات الإبراهيمية الثلاث: المسيحية والإسلام واليهودية. وفي ذلك السياق، تتطوي الزيارة التي قام بها وزير الأمن القومي الإسرائيلي على إمكانية زيادة التوترات. وتدعم المملكة المتحدة بقوة الوضع التاريخي الراهن الذي يحكم الأماكن المقدسة في القدس، والذي يحمي المواقع ومن يتعبدون فيها ويحافظ على السلام. وتترك المملكة المتحدة أيضا دور الأردن الهام بوصفه الوصي على الأماكن المقدسة وتقدره، وتسلم الضوء على أهمية التعاون مع السلطات الأردنية في ذلك الصدد. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف لدعم ذلك الوضع الراهن في القدس. ويجب على جميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ إجراءات توجج التوترات أو تقوض قضية السلام أو تسعى من جانب واحد إلى تغيير الوضع الراهن.

ثانيا، إن موقفنا من وضع القدس واضح وقائم منذ أمد بعيد: فينبغي تحديده في تسوية تفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بما يضمن أن تكون القدس عاصمة مشتركة بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، مع الاحترام الكامل لإمكانية الوصول والحقوق الدينية لجميع الشعوب.

ثالثا، تعيد المملكة المتحدة تأكيد دعمها لحل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وتكون القدس عاصمة مشتركة، باعتبار ذلك السبيل الوحيد لضمان سلام دائم بين الطرفين. ويساورنا القلق

وللمجلس والمجتمع الدولي بأسره، وتتعهد بمواصلة القيام بذلك. ومع ذلك، لا يزال المجلس يقف موقف المتفرج. ويقول أعضاء المجلس أشياء لطيفة، لكنهم ما زالوا يقفون موقف المتفرج. وإن صبر شعبنا بدأ ينفد. ولا ينبغي أبدا تفسير الاعتدال والشعور بالمسؤولية الذي ظهره على أنه ضعف. وتُظهر سجلات التاريخ أن إصرار إسرائيل على السير على مسار كهذا لا يؤدي إلى الاستسلام بل إلى الانتفاضة. ويجب على أولئك الملتزمين بالقانون الدولي والسلام أن يتحركوا الآن، لا أن يكتفوا بإبداء الأسف بعد أن تخرج النار عن نطاق السيطرة.

ولم يأت المتطرف الإسرائيلي بن غفير، الذي يشغل الآن منصب وزير والذي أُدين بالتحريض ودعم جماعة إرهابية والمعروف بأرائه العنصرية، إلى الحرم الشريف بغرض الزيارة. فهو يتبع نفس الأجندة المتطرفة التي اتبعتها طوال حياته، أي إنهاء الوضع التاريخي والقانوني الراهن. وهذا هو هدفه، بغض النظر عن العواقب. إنها الأجندة التي انتُخب على أساسها وانضم إلى الحكومة الإسرائيلية للمضي بها قدما. فهل أدانت الحكومة الإسرائيلية أعماله؟ وأنا أوجه هذا السؤال إلى أولئك الذين أعربوا عن سعادتهم ببعض التصريحات التي أدلى بها رئيس وزراء إسرائيل. لا، لقد أيدت الحكومة تلك الإجراءات، حتى في أعقاب الغضب والإدانة العالميين. وأوضحت لنا جميعا أننا أسأنا فهم ما رأيناه بوضوح بأم أعيننا، أي وزير متطرف في حكومة متطرفة ترافقه قوات الاحتلال يقتحم الحرم الشريف في انتهاك للقانون الدولي والوضع التاريخي الراهن والوصاية الهاشمية والسيادة الفلسطينية.

والحجة الإسرائيلية هي أن ذلك أمر حدث من قبل وأنه ليس مشكلة كبيرة. كما اقترح جلعاد إردان الحرم الشريف عندما كان وزيراَ للأمن العام. ويبدو الأمر كما لو أن مجرما ماثلا للمحاكمة يرى أن أفضل دفاع له هو حقيقة أنه ارتكب نفس الجريمة من قبل وأُفلت من العقاب. لقد اقترح جلعاد إردان الحرم الشريف قبل بضع سنوات لنفس الأسباب التي كانت وراء اقتحام بن غفير له قبل بضعة أيام. إنهم يتبعون نفس الأجندة التي اعترفوا بها، وهي تغيير الوضع التاريخي الراهن. وأقتبس:

في ٣ كانون الثاني/يناير. وبالنظر إلى الحالة المتوترة بالفعل، من الأهمية بمكان أن تمارس جميع الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس وأن تمتنع عن أي عمل أو خطاب تحريضي يمكن أن يزيد من تصعيد التوترات، بما في ذلك أي محاولة لتغيير الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وتعرب اليابان أيضا عن قلقها البالغ إزاء إعلان الحكومة الإسرائيلية الجديدة عن مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات "للنهوض بالاستيطان وتطويره في جميع أنحاء أرض إسرائيل"، التي يُفهم أنها تشمل الأراضي المحتلة. ويشكل توسيع المستوطنات انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحث اليابان إسرائيل على أن توقف فوراً هذه الأعمال الانفرادية التي تقوض تحقيق حل الدولتين. ولا يمكن التوصل إلى حل سلمي إلا من خلال الحوار القائم على الثقة المتبادلة بين الطرفين. وتحث اليابان الطرفين على العودة إلى طريق الحوار والالتزام الجاد بتحقيق حل الدولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

أخيرا، إن اليابان، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للسنتين القادمتين، مصممة على مواصلة الإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطى الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الطارئة استجابة لنداءاتنا ونداءات العديد من أعضاء مجلس الأمن. كما أنهى اليابان على رئاستها للمجلس هذا الشهر وأعرب عن ثقتنا بقيادتكم الحكيمة.

ما هو الخط الأحمر الذي يتعين على إسرائيل تجاوزه لكي يقول مجلس الأمن أخيرا: لقد طُفح الكيل، ويتصرف وفقا لذلك؟ ومتى سيتصرف؟ إن إسرائيل تُظهر استخفافا تاما بقدسية الحياة الفلسطينية والقانون الدولي والحرم الشريف. وهي تفعل ذلك بازدراء مطلق لنا

لا يزال المسيحيون الفلسطينيون والأماكن المقدسة المسيحية يتعرضان للهجوم - كما ذكر الكثيرون اليوم - بسبب القيود الصارمة على المواكب الدينية والهجمات على رجال الدين وتدنيس القبور. ويعاني المسيحيون الفلسطينيون من نفس السياسات الاستعمارية والتمييزية التي يعاني منها إخوانهم وأخواتهم المسلمون. ويجب الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني الراهن وصون حقوق الشعب الفلسطيني وسيادة دولة فلسطين.

ولكن تتوقع إسرائيل من الجميع أن يتظاهروا بأنهم لا يستطيعون الرؤية والقراءة ولا السمع وأن يلتزموا الصمت على إجراءاتها غير القانونية. وما تزال إسرائيل تنتظر منا ومن المجتمع الدولي الاستسلام لها وهو ما لن نفعله أبداً. وما برحت إسرائيل تنتظر منا أن نقبل سيادة الحكم الاستعماري وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب على سيادة القانون الدولي، وهو ما لن نقبله أبداً - وينبغي للمجتمع الدولي أن يحذو حذونا. والآن اعتمدت هذه الحكومة غير المقيدة علناً نهجا استعماريًا وعنصريًا. فما هو مستقبل فلسطين والمنطقة بأسرها بدون رد فعل على هذا التطور، وإذا لم ندافع عن سيادة القانون والعدالة؟

أقتبس من رئيس هذه الحكومة المتطرفة قوله:

”هذه هي الخطوط العامة لسياسات الحكومة الوطنية التي أترأسها. إن للشعب اليهودي حقاً حصرياً لا جدال فيه في جميع أراضي إسرائيل. وسوف تعزز الحكومة وتواصل تطوير الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل - في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة“.

ذلك اعتراف علني بالضم والفصل العنصري. فماذا يفعل المجتمع الدولي حيال ذلك؟

لقد استمعنا اليوم إلى معارضة المجلس بالإجماع للإجراءات غير القانونية والاستفزازات والتدابير الانفرادية، ولا سيما تلك الرامية إلى تفويض الوضع التاريخي الراهن. لقد استمعت إلى الجميع يقولون ذلك. وأقول للمجلس مرة أخرى إن ما يقوله مهم وحاسم، ولكن الأهم من ذلك ما سيفعله بعد ذلك. يؤكد المثل أننا يجب ألا ننق بما يقوله

”أعتقد أن هناك ظلماً في الوضع الراهن القائم منذ عام ٦٧... نحن بحاجة إلى العمل على تغييره حتى يتمكن اليهود في المستقبل، بمساعدة الرب، من الصلاة في جبل الهيكل“.

إن هذه هي كلمات الوزير إردان التي سيحاول الآن التراجع عنها بعد أن أصبح سفيراً. وهذه هي الحقائق.

إن الحرم الشريف لن يسقط. وأكرر: الحرم الشريف لن يسقط أبداً. وسوف يبقى لأجيال قادمة. لقد ظل الحرم الشريف قائماً بعد رحيل بيغن وشامير وشارون وسيظل باقياً من بعد نتنياهو وبن غفير وإردان. وأولئك الذين يسعون إلى التقسيم الزمني والمكاني للحرم أو يخططون للاستيلاء عليه لا يفهمون ما يمثله لجميع الفلسطينيين وللعرب والمسلمين في جميع أنحاء العالم. إنهم لا يفهمون حساسية ذلك الموقع المقدس لبلايين الناس في كل ركن من أركان العالم، وينبغي أن يستمعوا إلي بعناية. وينبغي لهم، أعضاء المجلس، أن يوقفوا إسرائيل. ومن مسؤوليتهم، مسؤولية المجلس وجميع الدول، أن يدعموا القانون الدولي والوضع التاريخي الراهن. ويجب أن يوقفوا إسرائيل. ولكن لا يخطئون أحد. إذا لم يفعلوا ذلك، فإن شعبنا الفلسطيني سيفعله.

وينبغي ألا تغيب عن بالنا حقيقة حاسمة أخرى. يقع الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، وهي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي حقيقة أكدها المجلس والجمعية العامة مراراً. وتلك هي الحقائق كما أكدها المجلس. وعلاوة على ذلك، ليس لإسرائيل أي حق في المطالبة أو حق في السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وبالتالي ليس لها حق مشروع بالمطالبة بالحرم الشريف. وأفعال إسرائيل لا علاقة لها بالحرية الدينية وكلها تتعلق بمحاولتها غير القانونية لتغيير طابع المدينة ووضعها وهويتها. لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون القدس. وأكرر، لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون القدس. وتريد إسرائيل استبعادها من على طاولة المفاوضات من خلال ترسيخ ضمها غير القانوني للمدينة. ولكن لم يتبق شيء للمناقشة بعد ذلك. إن مستقبل النزاع والسلام في منطقتنا سيحدد في القدس، وليس في أي عاصمة أخرى على نطاق العالم. ومن يقول خلاف ذلك إما واهم أو كذاب.

السيد الرئيس، يتشرف وفد بلدي بإلقاء هذا البيان باسم المجموعة العربية. ويطيب لنا بداية، أن نهنئكم باسم المجموعة على عضويتكم في مجلس الأمن وتوليكم رئاسته لهذا الشهر، متمنين لكم التوفيق والسداد في تيسير أعمال المجلس لهذا الشهر. كما نشكر أيضا الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري على إحاطته للمجلس.

تدين المجموعة العربية الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية اللاشريعة في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والمتمثلة مؤخرا في اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي المتطرف للحرم الشريف ومعه قوات الاحتلال الإسرائيلية.

تحذر المجموعة من هذا الاعتداء الذي يشكل استفزازا صارخا لمشاعر الفلسطينيين والعرب ونحو ٢ مليار مسلم حول العالم وخرقا واضحا للقانون الدولي وللوضع القانوني والتاريخي القائم وتجسيدا مرفوضا للمخطط الرامي إلى تقسيم الحرم الشريف زمانيا ومكانيا، وتصعيدا خطيرا يتطلب تحركا دوليا لوضع حد له.

تشدد المجموعة العربية في هذا الصدد على أهمية احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي الشريف، بكامل مساحته البالغة ١٤٤ فداناً، كمكان عبادة خالص للمسلمين. كما تشدد المجموعة على حق دولة فلسطين في التمتع بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وأنه ليس لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

تثمن المجموعة العربية مواقف الدول التي عبرت عن رفض وإدانة الاقتحام الإسرائيلي الاستفزازي والعُدواني للمسجد الأقصى المبارك، والتي أكدت مواقفها الراضية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم. وتجدد المجموعة أيضاً تأكيدها على ضرورة مواصلة الجهود والمسااعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والدفاع

الشخص بل بما يفعله، وأنه يجب علينا أن نثق بالأيدي التي تتفذل الفعل. ونعرب عن تقديرنا لما قاله أعضاء المجلس، ولكن ماذا سيفعل المجلس بشأن تنفيذ قواعده. فالمجلس يفهم أن إسرائيل ستواصل الضغط. وربما تعدل إيقاعها ولكن لن تغير هذه الحكومة الإسرائيلية مسارها - إلا إذا اضطرت إلى ذلك.

إننا نثق بأنه لن تضحي أي دولة رشيدة بمصداقيتها ومصالحها وقيمها لحماية هذه الحكومة الإسرائيلية أو الدفاع عن سلوكها. وربما لا يزال البعض مترددا في القول بصوت عال ما أصبح من المستحيل إنكاره: هذا هو الفصل العنصري. وكم من الحكومات تتباهى اليوم بعلاقاتها السابقة مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا؟ لا أحد يستطيع ذلك - ولا حتى إسرائيل - أقرب حلفائها في ذلك الوقت. ومن يستطيع هنا أن يرير الوقوف إلى جانب العنصريين بدلا من الوقوف في وجههم؟

إن القدس بطبيعتها، شأنها شأن كل الأراضي المقدسة - بسبب التاريخ والجغرافيا وأهميتها بالنسبة لجميع الديانات التوحيدية - مدينة التعددية والتنوع، وبالتالي فهي مدينة السلام. ويظل الوضع التاريخي الراهن أساسا لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش الديني السلمي في المدينة لعدة قرون. وقد ساعدت بعض البلدان حول هذه الطاولة في بلورته وتوطيده - كما سمعنا من صديقتنا فرنسا - مع فهم مدى أهمية ألا تصبح أكثر المدن قدسية بؤرة للنزاع الديني. فبدون ذلك تصبح جميع المواقع المقدسة عرضة للاستيلاء عليها. وسوف تتحول الخلافات التي يحد منها الوضع الراهن إلى صدامات. ومن شأن التوترات الكامنة أيضا أن تتحول إلى نزاعات. وسوف يؤدي الإخلال بذلك التوازن الدقيق إلى عواقب وخيمة علينا جميعا وهي عواقب متوقعة ويمكن التنبؤ بها. إن الوضع التاريخي الراهن ليس إرثا من الماضي بل ممرا آمنا إلى مستقبل سلمي وعادل ومستقر.

أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لهذا الشهر.

(تكلم بالعربية)

القدس ومقدساتها وعلى تمسكها بالدفاع عن الهوية العربية الإسلامية والمسيحية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى حق دولة فلسطين بالسيادة المطلقة على كافة أرضها المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، ومواردها الطبيعية، وحدودها مع دول الجوار، وتطالب المجتمع الدولي ببذل كافة الجهود وبشكل عاجل لضمان احترام وإنفاذ الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم وأهنئ اليابان، سيدي الرئيس، وكذلك إكوادور وسويسرا ومالطة وموزامبيق، على بدء فترة عضويتكم في مجلس الأمن.

عندما سمعت نبأ عقد مجلس الأمن، الهيئة الملتزمة بتعزيز وحماية السلام العالمي، جلسة طارئة بشأن الزيارة الهادئة والمنظمة والخالية من الحوادث التي قام بها وزير إسرائيلي إلى الحرم القدسي، شعرت بسعادة غامرة. وظننت أن هذه الهيئة الهامة إذا اجتمعت لمناقشة مثل هذه المسألة التافهة، فمن الواضح أننا حققنا السلام العالمي بين عشية وضحاها. فلن يكون هناك المزيد من الحرب ولا مزيد من العنف. وفي نهاية المطاف، لماذا يكرس مجلس الأمن وقته لمثل هذا الحدث البسيط؟

وتخلوا مدى استيائي عندما اكتشفت أنني كنت مخطئاً. لا تزال الحرب مستعرة في أوروبا، ولا يزال نظام آية الله في إيران يقتل المتظاهرين الأبرياء، بينما يندفع نحو بناء ترسانة نووية. ولا يزال الإرهاب متفشياً، ولا تزال الأنظمة الاستبدادية ترتكب الفظائع. بيد أننا في قاعة مجلس الأمن نناقش الزيارة السلمية التي قام بها وزير يهودي لمدة ١٣ دقيقة إلى أقدس موقع يهودي تحت سيادة الديمقراطية الليبرالية في إسرائيل.

وأنا واثق بأن بعض أعضاء المجلس على الأقل يرون سخافة هذه الحالة. وللأسف، تذكرني هذه الجلسة، التي تخلق إحساساً بحدوث

عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة والمدانة لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، بما في ذلك عبر دعم الوصاية الهاشمية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وإدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك الأردنية بصفتها صاحبة الصلاحية الحصرية، وكذا دور لجنة القدس وبيت مال القدس في الدفاع عن مدينة القدس ودعم صمود أهلها.

وتطالب المجموعة العربية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية والاستقراطية والتعصيفية، والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا هوادة، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف، وما صاحبها من انتهاك صارخ لحرمة المسجد الأقصى - الحرم القدسي الشريف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة.

وتؤكد المجموعة هنا على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية جمعاء وعلى تمسكها بالشرعية الدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية التي أعلن عنها في العام ٢٠٠٢ كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحل الدولتين الذي يضمن تجسيد استقلال دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووقف جميع الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوّض هذا الحل، وهو ما أكد عليه "إعلان الجزائر" الصادر عن القمة العربية العادية الحادية والثلاثين.

وتدعو المجموعة مجلس الأمن والشركاء في المجتمع الدولي إلى التحرك بشكل فوري للضغط على إسرائيل لوقف عدوانها ضد الشعب الفلسطيني وإنهاء احتلالها وإحلال السلام العادل والشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية سبيلًا وجيداً لإنهاء الصراع وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

وختاماً، تؤكد المجموعة العربية مجدداً على دعمها الكامل لصمود الشعب الفلسطيني في دفاعه عن حقوقه المشروعة وعن مدينة

"المسجد الأقصى وكنيسة القيامة لنا. كلاهما لنا، وليس

لليهود الحق في تدنيسهما بأقدامهم القذرة".

هل هذه هي الطريقة للحفاظ على الوضع الراهن؟ هذا تحريض

صارخ وإعادة كتابة للتاريخ. هل عُقدت جلسة طارئة لمجلس الأمن عندما قيلت تلك الكلمات السامة؟

قبل وقت طويل من قيام يسوع بقلب طاوولات الصيارفة في القدس، أو قيام عبد الملك ببناء الحرم الشريف، كان الشعب اليهودي يعتبر جبل الهيكل مركز كوننا. فهناك، اختبر الرب إيمان إبراهيم بأمره بالتضحية بابنه إسحاق؛ وهناك، بنى الملك داود مذبحاً للرب؛ وهناك، بنى الملك سليمان أول هيكل مقدس قبل ٣٠٠٠ سنة؛ وهناك، أُعيد بناء الهيكل الثاني قبل ٢٥٠٠ سنة؛ وهذا المكان هو بالضبط النقطة التي يُؤمر كل يهودي بالصلاة تجاهها ثلاث مرات في اليوم. إن هذا هو أقدس الأماكن بالنسبة لشعبي.

لقد سمعنا جميعاً الكثير عن الوضع الراهن، ولكن هل نعرف تماماً ما يعنيه في الواقع؟ منذ عام ١٩٤٨، بعد أن احتل الأردن القدس الشرقية خلال حرب الاستقلال الإسرائيلية، قضى الأردنيون على الحياة اليهودية في القدس. وعلى الرغم من التزامهم، منعوا اليهود من الوصول إلى أماكننا المقدسة. وللأسف، دمروا أيضاً المعابد اليهودية ودنسوا المقابر اليهودية. وفي عام ١٩٦٧، عندما حررت إسرائيل القدس، قدمنا تنازلاً هائلاً. واعتقدت إسرائيل خطأ أننا إذا أعطينا الأردن سلطة إدارية ودينية على المكان، فإن ذلك سيضمن بقاء الصراع العربي الإسرائيلي ضمن أبعاده السياسية والإقليمية، بدلاً من أن يكون نزاعاً دينياً. وبالإضافة إلى ذلك، تنازلنا عن حقنا في الصلاة هناك. نعم، لقد تنازلنا عن حقنا لأن بعض الحاخامات - حتى اليوم - يقولون إنه نظراً لحقيقة أننا لا نعرف بالضبط أين يقع قدس الأقداس في هيكلنا - وهو المكان الذي لم يُسمح إلا للحاخام الأكبر بدخوله - ينبغي لليهود الامتناع عن الصعود إلى جبل الهيكل والصلاة هناك، لتجنب أي احتمال للمشي فوق تلك البقعة المقدسة. وهذا هو السبب. وهكذا، ولد الوضع الراهن. ويمكن للمسلمين وحدهم الصلاة في الموقع، في حين أن اليهود والمسيحيين يمكنهم زيارته فحسب.

أمر طارئ مع عدم وجود حدث، بكلمات الممثل الكوميدي الشهير جيري ساينفيلد الذي وصف برنامجه بأنه عرض حول لا شيء. ومع ذلك، إذا قرر مجلس الأمن عقد جلسة بشأن هذه المسألة، فقد نستفيد أيضاً من هذه الجلسة لتحقيق الأفضل. هذه هي الفرصة المثالية لمشاركة الحقيقة والوقائع حول جبل الهيكل.

أود أن أسأل زملائي عما إذا كانوا قد سمعوا عن الحائط الغربي. أنا متأكد من أنهم قد سمعوا. هل يعرفون ما الذي كان هذا الجدار يشكل حائطه الغربي ولماذا هو النقطة الأكثر تركيزاً للصلاة اليهودية؟ سأخبرهم عن السبب. إن الحائط الغربي هو المبنى الوحيد الباقي من مجمع الهيكل الثاني اليهودي. إن هيكلنا، الذي كان يقع على جبل الهيكل، كان أقدس مكان للشعب اليهودي، لكن الآخرين دمروه ولم يتبق لنا منه سوى جداره الغربي. كثيرون لا يعرفون هذا، وأنا لست مندهشاً. ففي نهاية المطاف، قاد الفلسطينيون وطوروا، لسنوات حتى الآن، حملة مسمومة لمحو أي أثر أو صلة بين الشعب اليهودي وجبل الهيكل. إنهم يستغلون كل الوسائل - بالأقوال والأفعال - للترويج لهذه الأكاذيب.

وفي الأمم المتحدة، يقدمون قرارات تشهيرية تماماً مثل القرار الذي اتخذته الجمعية العامة الأسبوع الماضي (قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٧٧)، ويمحون عمداً الاسم اليهودي للمجمع بالإشارة إليه فقط باسمه الإسلامي: الحرم الشريف. ومن المأساوي أن العديد من الدول الأعضاء تخضع لهذه الأكاذيب على الرغم من الدلائل التي لا جدال فيها والأدلة الأثرية التي تثبت التاريخ الحقيقي لجبل الهيكل.

لكن الأمر أعمق من ذلك بكثير. هذه المؤامرة الخبيثة تأتي مباشرة من رأس القيادة الفلسطينية. وقد استمع إليها أعضاء المجلس في هذه القاعة. إن التهديدات الشخصية للممثل الفلسطيني تحدث عن الكثير. لقد كانت هذه تهديدات شخصية لا ينبغي أن تكون مقبولة في مجلس الأمن، ولكنني مرة أخرى لست مندهشاً: فهي تدل على عنف الفلسطينيين. وأنا لست مندهشاً، لأن تلك كانت نفس كلمات الرئيس عباس:

هناك بعض الدول التي تؤمن بالتسامح الديني وتقوم الآن ببناء مجتمعات مشتركة بين الأديان حيث يمكن لليهود والمسيحيين والمسلمين الصلاة جنباً إلى جنب - تخيلوا ذلك فحسب. ومن المفجع أن سلطة الإرهاب الفلسطينية تفضل العنف على التسامح. إنهم غير متسامحين لدرجة أنهم لا يريدون حظر صلاة اليهود في جبل الهيكل فحسب، ولكن أيضاً الزوار اليهود. إنها معاداة صرفة للسامية.

وكما يستخدم الفلسطينيون المؤسسات الدولية كسلاح في حربهم الجهادية ضد الدولة اليهودية، فإنهم يستخدمون أيضاً الوضع الراهن كسلاح. إنهم يخرجون عنه كما يحلو لهم، فيما يلومون إسرائيل زوراً على التغييرات الملفقة. لقد حولوا الشعار التشهيري "الأقصى في خطر" إلى صرخة معركة لتبرير الإرهاب ضد اليهود. نعم، ذكرها بعض الأعضاء أيضاً. وقد استخدم عرفات المتعشش للدماء هذا الادعاء الكاذب لإضفاء الشرعية على قتل ١٠٠٠ إسرائيلي طوال الانتفاضة الثانية، بعد زيارة أرييل شارون. فهل كان ذلك له ما يبرره؟ والآن، تستخدم السلطة الفلسطينية نفس الأسلوب. فلا تعطوا هذا التحريض والعنف تصريحاً مجانياً.

وبالنسبة للفلسطينيين، لا يهم لقب الشخص الذي يزور جبل الهيكل، سواء كان مدنياً أو وزيراً أو رئيس وزراء. إن كل ما يهم هو دينه. فإذا كانوا يهوداً، فهذا هو جوهر القضية. إنها مسألة كراهية اليهود ومعاداة السامية. وبالنسبة لهم، فإن وطأ يهودي لجبل الهيكل بقدميه ليس عملاً غير شرعي فحسب، ولكنه يستحق أيضاً أن يُقابل بالعنف.

إن هناك حالات أمنية لا حصر لها تشكل، على عكس زيارة الوزير بن غفير إلى جبل الهيكل، أعمالاً تصعيدية خطيرة حقاً. ولكن المجلس لم ينعقد لبحث تلك الحالات. فلماذا لم تُعقد مناقشة فورية بعد الهجوم الإيراني على ناقلة النفط التجارية "ميرسر ستريت"، والذي قُتل فيه مواطنون رومانيون وبريطانيون؟ أو بعد أن قتل إرهابي فلسطيني ثلاثة إسرائيليين في تل أبيب في نيسان/أبريل الماضي، وهو هجوم مجده القيادة الفلسطينية؟ أو عندما كشفت إسرائيل عن دليل على وجود منصات لإطلاق الصواريخ تابعة لحماس بالقرب من مدارس في

ولتستمعوا فحسب إلى ما يحدث حقاً في جبل الهيكل كل عام. ففي المتوسط، يزور جبل الهيكل ٣٠ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ يهودي فقط على مدار العام. ويُسمح لهم بذلك من مدخل واحد محدد فقط في أيام محددة وفي ساعات محدودة جداً وفي مجموعات صغيرة وتحت حماية أمنية مشددة. وللمرء أن يفكر في سبب حاجتهم إلى هذا الأمن، عندما يقومون فحسب بزيارة الموقع. وفي غضون ذلك، يذهب الملايين تلو الملايين من المسلمين كل عام بحرية لزيارة الموقع والصلاة فيه، فيما تضمن إسرائيل سلامتهم وأمنهم - ونحن فخورون بذلك. هل يعلم الأعضاء أنه على مدى السنوات الـ ٥٥ الماضية، منذ عام ١٩٦٧، تم افتتاح ثلاثة مساجد إضافية في جبل الهيكل. فهل يبدو ذلك وكأنه محاولة لتغيير الوضع الراهن من قبل إسرائيل، أو من قبل الجانب الآخر؟ وما هذا ليس سوى مثال واحد على التزام إسرائيل بحماية حرية العبادة لجميع الأديان.

ولم تكن زيارة الوزير بن غفير الأخيرة إلى جبل الهيكل توغلاً في الأقصى أو أي تلفيق آخر وصف الفلسطينيون زيارته به. لقد كانت زيارة الوزير بن غفير متماشية مع الوضع الراهن - وكل من يدعي بخلاف ذلك لا يعمل إلا على تأجيج الحالة. فاليهود مسموح لهم بزيارة جبل الهيكل - كل يهودي، بما في ذلك الوزير المكلف بأمن وسلامة جبل الهيكل. وكما ذكر المراقب الفلسطيني، فأنا أعرف ذلك لأنني أيضاً، بصفتي وزيراً للأمن العام، زرت الموقع. وبالمناسبة، قمت بالزيارة بعد أن هاجم اثنان من عرب إسرائيل ضابطي شرطة درزيين وقتلاه.

إن الحقيقة أن عقد هذه الجلسة هو إهانة لذكائنا.

فمن الذي يغير الوضع الراهن حقاً؟ وبدلاً من حماية قدسية الموقع، يحول الفلسطينيون جبل الهيكل إلى ساحة معركة. وتُستخدم المساجد، مراراً وتكراراً، كترسانات حيث يحتفظ الإرهابيون بالحجارة والمتفجرات لمهاجمة الزوار اليهود وقوات الأمن. وتُستخدم الأرض المقدسة كمنصة للتحريض الفلسطيني وتسميم عقول الشباب وإذكاء نيران العنف.

طلب عقد هذه الجلسة الطارئة. ونشكر أيضاً الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام السيد خالد خياري على إحاطته للمجلس.

تدين المملكة الأردنية الهاشمية بأشد العبارات إقدام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف صباح يوم الثالث من الشهر الجاري تحت حراسة وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي. ونؤكد هنا على أن اقتحام المسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة هي خطوة استفزازية مرفوضة ومُدانة، تمثل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي، والوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس ومقدساتها، وتندّر بالمزيد من التصعيد وتمثل اتجاهاً خطيراً يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي العمل على وقفه.

نشدد في هذا الإطار على موقف المملكة الأردنية الهاشمية الرافض لأي إجراءات تهدف لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس، ووجوب العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل عام ٢٠٠٠، بما يضمن احترام حقيقة أن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة ١٤٤ ٠٠٠ متر مربع هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة كافة شؤون الحرم وتنظيم الدخول إليه. كما نؤكد أيضاً على وجوب امتثال إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني بشأن مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك. كما نؤكد على الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس واستمرار جهود المملكة بقيادة الوصي على المقدسات الإسلامية والمسيحية، جلالة الملك عبد الله الثاني، في حماية هذه المقدسات والحفاظ على هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

تدعي إسرائيل أن ما قام به وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بن غفير من اقتحام هو فقط زيارة للحرم، وأن ذلك لا يخالف الوضع التاريخي القائم. وهذا ادعاء أبعد ما يكون عن الحقيقة بالنظر إلى

غزة؟ أو في الشهر الماضي بعد أن أشارت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى نفسها إلى اكتشاف نفق للأعمال الإرهابية تابع لحماس أسفل مدرسة؟ فلماذا لا تستدعي هذه الأعمال الاهتمام الفوري من المجلس، في حين يتطلب قيام يهودي بزيارة سلمية إلى جبل الهيكل ذلك؟ وعندما يكرس المجلس وقته الثمين لعروض مسرحية عن لا شيء، فإنه يضيي الشرعية على أكاذيب الفلسطينيين السامة، ونتيجة لذلك، يمكن الإرهابيين من الاستمرار في أساليبهم القاتلة.

إن جبل الهيكل يحتل مكانة لا مثيل لها في التراث القديم لشعبي. إنه المكان الذي حوى فيه تابوت العهد وصايا موسى العشر وحيث سكنه الرب. ويؤكد الوضع الراهن أنه يجوز لليهود زيارة الموقع وأن من حق كل يهودي أن يفعل ذلك. ووفقاً للتقاليد اليهودية، نعتقد أن جبل الهيكل سيكون يوماً ما مكاناً للسلام والتعايش. كما تنبأ إشعياء باسم الرب،

”أتي بهم إلى جبل قدسي وأفرحهم في بيت صلاتي، وتكون محرقاتهم وذبائحهم مقبولة على مذبحي، لأن بيتي بيت الصلاة يدعى لكل الشعوب“. (الكتاب المقدس، إشعياء ٥٦: ٧)

وفي حين أن جبل الهيكل، للأسف، ليس بعد بيت صلاة لجميع الأمم، فإنه لا يزال من حق كل يهودي، بغض النظر عن اللقب الذي يحمله، أن يزور على الأقل أقدس الأماكن المقدسة. سيستمر اليهود في زيارة جبل الهيكل، وكل من يؤمن بالتسامح والتعايش يجب أن يدعم ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن): بداية، أود أن أهنئ دولة اليابان الصديقة على عضويتها في مجلس الأمن وتوليها رئاسته للشهر الجاري، متمنين لها التوفيق والنجاح في عضويتها في المجلس خلال العامين القادمين وفي تيسير أعماله في الشهر الحالي. كما وأتوجه بالشكر لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والصين وفرنسا ومالطة على دعم

العربية، هو الخيار الاستراتيجي الذي اتفق عليه المجتمع الدولي سبيلاً وحيداً لتحقيق السلام العادل والشامل.

(تكلم بالإنكليزية)

لا بد لي من الرد على ما قاله الممثل الدائم لإسرائيل للتو عن "احتلال" الأردن للضفة الغربية. إن الأردن لم يحتل قط الضفة الغربية أو القدس الشرقية. فقد تمت وحدة الأردن في عام ١٩٥٠ - بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. وقد مكنت تلك الوحدة الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير وجعلت نصف الحكومة الأردنية ونصف أعضاء البرلمان من أبناء الضفة الغربية. وقد كانت ممارسة فعلية لحق الفلسطينيين في تقرير المصير - إلى أن يتسنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لإعلان الوحدة. ما قاله ممثل إسرائيل هنا أكذوبة، يكررها وهو للأسف بعض أعضاء المجتمع الدولي دون أن يعترض عليه أحد بأي شكل من الأشكال. وقد كان القصد من الوحدة في جوهرها تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير. وفي ضوء ذلك، فإن سياق احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧ هو الذي أدى إلى نشوء جميع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية التعامل مع الأماكن المقدسة. فالأمر لا يتعلق بـ "منح" إسرائيل شيئاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة التاريخية. والوضع التاريخي الراهن جزء من القانون الدولي وجزء من التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. إنه ليس شيئاً يمكن منحه. فاتفاقية عام ١٩٥٤ تلزم إسرائيل بالسماح لإدارة أوقاف القدس بتنظيم الدخول إلى الحرم الشريف ومحيطه.

ومن ثم، فإن الأمر لا يتعلق بمنح إسرائيل شيئاً، كما قال ممثلها؛ إنه حق بموجب القانون الدولي للفلسطينيين ولدائرة الأوقاف الأردنية في إدارته، وهو ما تواصل إسرائيل انتهاكه.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

اقتحامات بن غفير في السابق وتاريخه وتصريحاته حول الحرم القدسي الشريف. وبأي حال من الأحوال فإن اقتحام بن غفير قد جرى دون موافقة إدارة أوقاف القدس، الجهة المسؤولة قانونياً عن إدارة الحرم وتنظيم الدخول إليه. وهذا بحد ذاته انتهاك لدور الأوقاف والدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية الذي أقرت به إسرائيل، وبالتالي انتهاك للوضع التاريخي القائم في الحرم القدسي الشريف.

يعد اقتحام أحد وزراء الحكومة الإسرائيلية للحرم انتهاكاً للالتزامات إسرائيل القانونية بموجب القانون الدولي بما في ذلك أحكام لاهاي للعام ١٩٠٧ واتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاع المسلح لعام ١٩٥٤، بالإضافة إلى أنه خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار ٦٧٢ (١٩٩٠)، وكذلك القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي صدر من المجلس رداً على اقتحام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرييل شارون للحرم القدسي الشريف عام ٢٠٠٠، وجميعنا يعلم ما حصل حينها.

كما تحذر المملكة من التبعات الخطيرة لأي إجراءات أحادية إسرائيلية تستهدف فرض حقائق جديدة على الأرض، مثل ضم الأراضي وتوسعة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانتهاك المقدسات في القدس، وهدم المنازل، التي من شأنها أن تدفع المنطقة بأكملها باتجاه المزيد من التوتر والتصعيد.

تؤكد المملكة الأردنية الهاشمية على ضرورة إيجاد أفق سياسي لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً للسلام الذي يلي الحقوق وتقبله الشعوب. ونؤكد أيضاً أن القضية الفلسطينية كانت وستبقى القضية العربية المركزية الأولى، وأن حل الدولتين الذي يجسد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفق القانون الدولي، والمرجعيات المعتمدة ومبادرة السلام